

غضب شعبي في جنوب اليمن يهدد تماسك حكومة المناصفة

يسجل أي تحسن يذكر في الأوضاع المعيشية بالمناطق الواقعة ضمن مسؤولية تلك الحكومة. وتدهورت قيمة العملة اليمنية خلال الأشهر الأخيرة بشكل كبير حتى وصل سعر الدولار إلى قرابة الـ 900 ريال، الأمر الذي تسبب في موجة غلاء غير مسبوقة في أسعار المواد الأساسية بما في ذلك الأغذية، ما جعل رئيس الحكومة معين عبد الملك يحذر من حدوث مجاعة في البلاد.

وتمثل حالة التملل الشعبي في المناطق الخاضعة للشرعية اليمنية جرس إنذار للحكومة بشأن ضرورة الإسراع بمعالجة الأوضاع الإنسانية والمعيشية السيئة في عدن وعدد من المناطق غير الخاضعة لسيطرة المتمردون الحوثيين.

وحذر الإعلامي اليمني ماجد الداعري من "موقف كارثي سيحل بالشعب اليمني بعد وصول سعر صرف الدولار إلى ألف ريال يعني لأول مرة في تاريخ البلاد".

وقال في منشور على صفحته في فيسبوك، إن "ما بعد آلاف ريال للدولار لن يكون كما قبله في وتيرة الانهيار الكارثي".

وإلى حد الآن تبدو حكومة عبد الملك عاجزة عن وقف تدهور سعر العملة المحلية وتدارك ما أصاب الخدمات العامة من تراجع شديد بلغ حد الانهيار التام في بعض المناطق.

ويقول خبراء ماليون إن تهوي قيمة الريال اليمني لم يحدث فقط بسبب ظروف الحرب وجائحة كورونا، ولكنه جاء أيضا نتيجة تقصير حكومي وسوء إدارة للشأن المالي والاقتصادي. وقال تقرير اممي نشر في يناير الماضي، إن الشرعية اليمنية والحوثيين منخرطان معا في عمليات فساد أثرت على الجوانب الاقتصادية والمالية، وبالتالي على مستوى معيشة السكان.

وعلى سبيل المثال تحدث التقرير عن عملية تلاعب بوديعة سعودية في البنك المركزي اليمني بقيمة مليار دولار بشكل حولها عن الهدف الأصلي من إيداعها وهو ضمان استقرار قيمة العملة اليمنية وتمويل خط ائتماني لشراء أغذية ومواد أساسية.

ومن جهته عزأ سالم ثابت العولقي، عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، انهيار قيمة الريال إلى رفض المسؤولين ضمن الشرعية اليمنية المنتخبين لحزب الإصلاح تحويل الموارد المالية إلى البنك المركزي في عدن. وقال في تغريدات عبر تويتر "ما زالت سلطات الإخوان في مارب وشبوة تمتنع عن توريد إيرادات المحافظتين إلى البنك المركزي في عدن، في تمرد صريح على اتفاق الرياض والحكومة المنبثقة عنه، ويتم توظيف تلك الموارد للإنفاق على اجندات حزبية خالصة"، مضيفا أن "عدم الاكتراث" بالغيلان الشعبي في الجنوب جزءا من تهدي الأوضاع المعيشية والخدمية يكشف عن سوء إدارة وعن جهل بالتداعيات الشعبية والاجتماعية والنفسية لهذه الأزمات، ومحذرا من أن "الأوضاع تتعقد أكثر في المناطق المناهضة للحوثيين والحوثي وعدم تداركها قد يؤدي إلى نتائج لا تسر".

يهدد عجز الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، عن تحسين الأوضاع المعيشية والخدمية في المناطق الواقعة ضمن دائرة مسؤولياتها، وحالة الغضب الشعبي المتنامي من موجة الغلاء وندرة السلع الأساسية مع انقطاع مرتبات أعداد من موظفي القطاعات المدنية والعسكرية، التماسك الهش لتلك الحكومة المشكلة مناصفة بين الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي بمقتضى اتفاق الرياض.

وطالب المجلس الوزراء المنتخبين إليه والمشاركين في حكومة معين عبد الملك بـ"اتخاذ موقف واضح وحاسم تجاه ما يحدث.. وتجاه الجهات التي تفتعل الأزمات والانهيارات وحرب الخدمات وتمضي في تصعيدها لإخضاع أبناء الجنوب والإمعان في معاقبتهم".

وهذا في بيان صادر عن محدثه الرسمي على الكنبري بالوقوف إلى جانب "شعب الجنوب وخياراته"، في إشارة إلى التظاهرات والاحتجاجات التي اجتاحت مؤخرا عددا من المناطق إثر انهيار قيمة الريال اليمني وما نتج عن ذلك من موجة غلاء غير مسبوقة.

وقالت مصادر يمنية إن شخصيات قيادية في المجلس تقلب جملة من الخيارات المفتوحة يذهب أقصاها حد التفكير في الانسحاب من حكومة المناصفة لتجنب مشاركتها المسؤولة عن تردي الأوضاع.



سالم ثابت العولقي
الأوضاع تتعقد أكثر
وعدم تداركها سيؤدي
إلى نتائج لا تسر

ويشهد عدد من مناطق جنوب اليمن منذ أيام تنامي حالة من الغضب الشعبي، بينما تراجع ثقة السكان المحليين بالحكومة التي تم تشكيلها في ديسمبر الماضي بسبب قلة تأثيرها على أرض الواقع، حيث يتواصل تردي الخدمات وانعدامها في الكثير من الأحيان وارتفاع أسعار المواد الأساسية. وشهدت مدينة المكلا، مركز محافظة حضرموت بجنوب شرق اليمن، الأربعاء، وقفة احتجاجية أمام مبنى ديوان المحافظة المطالبة بالانسحاب من المحافظة وزيادة في أسعار المشتقات النفطية.

وعبر الفرع المحلي للمجلس الانتقالي عن تأييده للمحتجين، محذرا في بيان "من خطورة تفاقم السخط الشعبي الذي يندثر بثورة مجتمعية للجياع تقودها الفئات الأكثر معاناة كاطلاب والعمال والعسكريين المنقطع مرتباتهم"، ومعتبرا أن معالجة الأزمات "هي الوظيفة الأساسية التي تشكلت من أجلها حكومة المناصفة، فإذا لم تستطع معالجتها فلا مبرر لبقائها".

كما شهدت محافظة عدن قبال أيام مواجهات بين متظاهرين وقوات الأمن، فيما قام محتجون في مدينة الحوطة بمحافظة لحج بقطع طريق رئيسي بالحوار والإطارات المستقلة احتجاجا على انقطاع الكهرباء لعدة أيام متتالية.

وبعد مضي أكثر من شهرين على عودة الحكومة اليمنية إلى عدن، لم



التهاب الأسعار قدح شرارة الغضب الشعبي



لا بد من دور لأصحاب العمام

مشروع قانون للمحكمة الاتحادية العراقية يثير المخاوف من تكريس الدولة الدينية

اعتراضات شديدة على إقدام فقهاء الشريعة في ترقية المحكمة

مع الإسلام، أي القوانين التي أقرها البرلمان المنتخب.

وتلقت الباحثة إلى الفقرة الثانية من مشروع القانون والتي تنص على منح مقاعد بالمحكمة لرجال دين إسلاميين للعلم كقضاة يتمتعون بسلطة استثنائية من حق النقض إلى ضمان تطبيق حكم دستوري ينص على أنه "لا يجوز سن قانون يتعارض مع الأحكام المقررة في الإسلام".

واستشهدت الباحثة برأي السياسي المسيحي العراقي جوزيف صليوا الذي يعتبر أن صيغة القانون التي يراد تمريرها مستوردة مباشرة من إيران، حيث يكون مجمع تشخيص مصلحة النظام مسؤولا عن تعيين المرشد الأعلى الذي يتمتع بسلطة مطلقة لفرض نظام ولاية الفقيه.



جاسم الحلبي
مشروع قانون المحكمة
الاتحادية مضاد لمدينة
الدولة ومكرس للانقسام

ولا تفصل الدوائر المدافعة عن مدينة الدولة العراقية عملية إقدام فقهاء في تشريع القوانين وتطبيقها عن مساعي الأحزاب الدينية لتوطيد سلطتها في البلاد وذلك بعد أن سقطت هيبتها في عهد جدارتها بقيادة الدولة بفعل النتائج الكارثية لتجربتها في الحكم. ويقول الخبير القانوني العراقي محمد الشريف "أصبح واضحا أن الهدف من وضع خبراء الشريعة الإسلامية في المحكمة الاتحادية العليا وإعطائهم الأولوية في القرار على حساب القضاة، هو الهيمنة على أعلى الهيئات القضائية العراقية وجعلها بيد الأحزاب".

كما عبر عن تخوفه "من أن يقوم القضاة والخبراء بتطبيق الشريعة وفق مذهبهم".

ومن شأن قانون المحكمة الاتحادية أن يفتح في حال إقراره فصلا جديدا من التمييز بين العراقيين على أساس ديني وطائفي. وسبق لرئيس الكنيسة الكلدانية في العراق والعالم لويس ساكو أن وجه رسالة إلى رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي داعيا إياه إلى إيقاف مناقشة مشروع قانون المحكمة. وقال في رسالته "لقد فوجئنا بمشروع قدم لمجلس النواب لإعطاء صيغة دينية للمحكمة الاتحادية العليا، بتعيين خبراء لها في الشريعة الإسلامية ممن يرشحهم ديوان الوفاق الشيعي والسني، في حين تم إقصاء ديوان أوقاف الديانات المسيحية والإيزيدية والصابئة المندائية".

وأضاف ساكو أن "هذا المشروع يظلمنا نحن أتباع الديانات الأخرى، بعد كل ما عانيناه من الإرهاب والتهمير والسلب والقتل والاستحواذ على ممتلكاتنا".

وتجاوزت أصداة إقدام رجال الدين في عملية تشريع القوانين العراقية وتأثير ذلك على مدينة الدولة العراقية حدود العراق لتأخذ بعدا دوليا، حيث كتبت نينا شيا من معهد همدسون أن "من شأن القانون الذي يعكف البرلمان العراقي على تمريره "أن يربط العراق بالحكم النيوقراطي لجارته إيران ويقوض ديمقراطيته الهشة ويعرض الحرية الدينية وغيرها من الحقوق الأساسية للخطر".

ولفتت ذات الباحثة المتخصصة في حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الدينية إلى أن القضاة الإسلاميين سيحصلون بمقتضى ذلك القانون على سلطات مرمزة لاستخدام حق النقض ضد القوانين التي يرون أنها تتعارض

الأحزاب الدينية المهيمنة عمليا على العراق تعمل على إضفاء قوة القانون على هيمنتها من خلال تثبيت دور لفقهاء الشريعة في المحكمة الاتحادية العليا، وهو الأمر الذي تعترض عليه القوى المدنية وممثلو الأقليات لما يمثله من قفزة نحو التأسيس لدولة دينية على الطريقة الإيرانية.

ولا تؤمن المساواة وإنما تؤكد على الانقسام.

ويذهب المعارضون على القانون المقترح إلى ربطه بمحاولة استنساخ للنظام الإيراني عبر توطيد سلطة رجال الدين على حساب رجال القانون والسياسة المدنيين، حيث يلعب عدد محدود من الفقهاء دورا محوريا في تحديد الخيارات الكبرى للبلد وصياغة سياساته وإملاء قراراته بطريقة فوقية مسقطلة تتجاوز المؤسسات التي يظل دورها أقرب إلى الديكور الذي يضيء مسحة من "المدنية والديمقراطية" على الدولة النيوقراطية في الأساس.

ويشارك أفراد العراق أبناء المكونات المسيحية والإيزيدي وغيرهما اعتراضهم على مشروع قانون المحكمة الاتحادية العليا. وقالت خالدة خليل عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني لشبكة رويدا الإعلامية إنه "لا يجوز إقصاء خبراء الشريعة في أصل المحكمة وإعطائهم حق التصويت (...) كي لا يتحول العراق إلى دولة دينية إسلامية".

وقال الباحث في مجال حقوق المكونات والأقليات الدينية والقومية فرهاد كاكائي إن "المشكلة هي قرار إضافة خبراء وفقهاء القانون والشريعة رغم عدم وجود نقص في هذه الناحية، فهناك قضاء من كانت دراستهم كلها تتمحور حول الشريعة الإسلامية. أما ما لا يعلمه هؤلاء فهو شرائع المكونات الأخرى من إيزيديين وكاكائيين ومسيحيين"، مضيفا "كان الأحرى إشراك خبراء في الشرائع والحقوق وإلا قد يتحول العراق إلى دولة إسلامية".

البابا بعد زيارته العراق: من يسلم الإرهابيين؟

السلح اليوم هؤلاء الذين ينفذون مذابح في أماكن أخرى، في أفريقيا مثلا، وأضاف "هذا سؤال أود أن يجيب عنه أحد".

وسبق أن قال البابا إن شركات تصنيع السلاح ومهربيه سيحاسبون في يوم من الأيام أمام الله. ودعا البابا فرنسيس إلى الأخوة في جميع أنحاء العالم ووصف لقاءه السبت الماضي بمدينة النجف مع المرجع الشيعي العراقي علي السيستاني بأنه "لا يسنى".

وأضاف في لقائه الأسبوعي بالفايتيكان الذي انعقد عبر الإنترنت "من حق الشعب العراقي أن يعيش في سلام ومن حقه أن يستعيد كرامته".

والأحد الماضي شاهد البابا البالغ من العمر 84 عاما أطلال بيوت وكنائس في مدينة الموصل شمالي العراق التي احتلها مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية من 2014 إلى 2017.

وقال مرتجلا دون القراءة من نص كلمته المعدة سلفا "سالت نفسي من باع الأسلحة للإرهابيين (...) ومن يبيع

مدينة الفاتيكان - أدان البابا فرنسيس شركات صناعة السلاح ومهربيه لبيعهم الأسلحة للإرهابيين، وذلك في تعليقات أدلى بها الأربعاء في أعقاب زيارته الأخيرة إلى العراق.

وقال البابا إنه يشعر بالامتنان لأنه تمكن من القيام بتلك الزيارة التي حاول من سبقوه في منصبه القيام بها ولم يفلحوا ووصفها بأنها "بشارة أمل بعد سنوات من الحرب والإرهاب وخلال جائحة قاسية للمسيحيين والمسلمين".

وتعمل المحكمة التي تمثل أعلى سلطة قضائية في البلاد وتمتلك حق تفسير نصوص الدستور وإلغاء قرارات مجلس النواب وتعتبر قراراتها بائنة وغير قابلة للنقض والاستئناف، بموجب قانون خاص بسبب تعثر إقرار قانون لها جراء كثرة الخلافات السياسية حولها.

ويعترض قادة رأي عراقيون ورجال قانون وسياسيون من مختلف المشارب والانتماءات على إقدام رجال الدين في عمل المحكمة الاتحادية.

وقال جاسم الحلبي القيادي في الحزب الشيوعي العراقي إن إقرار دور لفقهاء الشريعة بموجب قانون المحكمة الاتحادية يخالف مبدأ "أن تكون الدولة مدينة للجميع"، وأن الفقرة المتعلقة بذلك "لا تعزز التنوع الذي يريده الشعب